مسار تنمية جانب العرض في الاقتصاد العراقي

أ.د.عوض فاضل إسماعيل*

المستخلص

ينعم الاقتصاد العراقي بمعدل نمو سنوي مرتفع ويزخر بوفرة مالية ملاءمة ، لكن هذا الوضع لا يعني إن الاقتصاد ينمو بشكل صحي، فالصادرات النفطية تعد المحفز الرئيسي لهذا النمو الاقتصادي، وإن أداء القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة السلعية منها لا يزال ضعيفاً سواء من حيث مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري والثابت أو من حيث معدلات النمو السنوية. وهو ما يؤثر سلباً على التنمية المتوازنة لجانب العرض المحلي الكلي من السلع والخدمات.

إن فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد المدعوم بمحدودية الانتفاع من الموارد المالية المتاحة لإغراض الاستثمار نتيجة ضعف معدل الاستثمار نسبة إلى معدل الإدخار ، وغلبة الاستهلاك الجاري وانخفاض القدرة الاستيعابية بسبب الإدارة غير الكفوءة وقلة المعرفة الفنية المحدودة ونقص العمل الخبرة والعمل الماهر، وانتهاج سياسات صرف تحد من القدرة التنافسية لصادرات السلع المحلية القابلة للمتاجرة دولياً، واستفحال الانحراق السلوكي في طريقة توظيف الموارد الإنتاجية النادرة، كلها تعد من العوامل المهمة في إخفاق جهود التنمية وزيادة معدل الفقر والتوزيع غير العادل للدخل وانخفاض معدل استخدام قوة العمل في الاقتصاد الوطني.

إن الاقتصاد العراقي يعيش منذ التغيير السياسي موجات متلاحقة من التناقضات في إدارة الاقتصاد الكلي جعلته يغوص في نظام اقتصادي مشوه المعالم ويعمل في إطار هيكل اقتصادي ضئيل الفعالية سيء التنظيم.

لقد أضحت هذه التناقضات تشكل تحديات يتطلب التصدي لها التفكير مليا بحتمية توافق سياسات الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض) لتحقيق الاستقرار النقدي، والإيمان بان عملية التحول الهيكلي من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد نام لا تقوم إلا باتحاد ذراعي التنمية الاقتصادية وهما التخصيص والاستغلال الكفوءة للموارد الإنتاجية بما يكفل تعظيم الاستثمار مادياً(تكوين رأس المال الثابت) واجتماعياً (تكوين رأس المال الاجتماعي).

Abstract

This paper analysis the economic growth path in the Iraqi economy. This economy has realized a high economic growth rate over the last few years and an appropriate financial abundance. But noted that this situation does not mean that there is a tangible improvement in it's economic performance , because a substantial portion of economic growth is driven not by non – oil activity but by mining sector as a result of the growing contribution of oil exports.

Increased oil export does not automatically breed economic growth, but it can help to stimulate the aggregate economic activity. The development of the domestic production of products and services is core driver of growth in developing countries. Manufacturing and the productive businesses require the circumstances to help increase economic growth. These circumstances include favorable exchange rate policy, excess to higher investment rate in both physical and social or human capital such as infra structure and education. Economic growth also comes from increase in the quality and quantity of human capital to improve the country's absorption capacity. More efficient exploitation of the rare productive resources can promote economic growth.

* كلية اقتصاديات الأعمال / جامعة نوروز/ محافظة دهوك

مقدمة:

تؤشر الوقائع أن فلسفة التدخل الحكومي المكثف في الحياة الاقتصادية صاحبها الركون إلى الخطط الاقتصادية والبرامج الاستثمارية لتنمية القطاعات الاقتصادية طيلة ثلاثة عقود من عمر مسيرة التنمية والنمو في الاقتصاد العراقي .

عقب تغير النظام السياسي أُنيطت مهمة تحسين الأداء الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد الوطني إلى الموازنة العامة للدولة عبر قناة الإنفاق الحكومي الجاري والتنموي . وظل القاسم المشترك بين الحقبتين الزمنيتين استمرار ثقل القطاع الحكومي في تسير دفة الاقتصاد وزيادة الإيكال على العرض الأجنبي (الخارجي) من السلع والخدمات في تلبية إحتياجات الاستهلاك والإنتاج المحليين والاطمئنان إلى دوام الوفرة المالية التي يوفرها مورد النفط والتمويل غير المحدود لسياسة التنمية . هذه النقلة في طريقة إدارة التنمية وإنعاش العرض الكلي المحلي من السلع والخدمات لم يحقق نتائج إيجابية ملحوظة على مستوى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي ورفع درجة الاستبدال بين السلع المحلية والسلع الأجنبية. بل بالعكس اشتد انزلاق الاقتصاد العراقي في مزيد من اللا توازن في بنيته الإنتاجية مقروناً بتقليص مساحة الأنشطة الإنتاجية السلعية في توليد النشاط الاقتصادي الكلي .

هدف الدراسة:

تتوخى هذه الدراسة مراجعة مسار الجهود الإنمائية التي تؤطرها السياسة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي باعتبارها تعبيراً عن ظروف هذا الاقتصاد في مدى زمني معين وما تضمنته من نمط لتخصيص الموارد الاقتصادية النادرة ودور الدولة في الأداء الاقتصادي الكلي وتوفير شروط النمو والاستقرار الاقتصادي . هذه المراجعة تنبع من حقيقة ان الحكم على نجاح أو فشل دور أي نظام اقتصادي في مجال الإنتاج وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل والنمو يستند إلى مدى الكفاءة في تحقيق الرفاه الاجتماعي بوصفه المحصلة النهائية لعمل هذا النظام والذي يعبر عنه برفع نصيب الفرد من الناتج الكلي الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد .

وعلى صعيد الممارسة ينظر إلى دراسة إدارة الدولة لسياسة الاقتصاد الكلي كمؤشر رئيسي يعتمد على مجموعه من الأدوات الكمية والنوعية التي تساعد في تقييم التطورات الشمولية في الاقتصاد الوطني والتي تعكس التغيرات التي تخدم جانب العرض الكلي من السلع والخدمات .

إن تحقيق تنمية اقتصاد متخلف كالاقتصاد العراقي الذي يعتمد كلياً على وضع ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية الدولية المتراكمة عبر قناة تصدير النفط وسياسة الحكومة الاتفاقية التي لها الغلبة في تقرير الوضع المالي ليس بالأمر الهين . ان هناك متطلبات وشروطاً أساسية مسبقة ينبغي توافرها لكي يكون بالإمكان تحقيق النمو بالشكل والمعدل المنشودين . إن توافر الموارد المالية وحده لم يعد حاضنة كافية لتحقيق نمط التنمية المرغوب. فالتراكم الرأس مالي الذي يعد عنصراً لا غنى عنه في دفع معدلات نمو الدخل والإنتاج بشكل سريع ومتوازن يتطلب تمويلاً مالياً ملائماً ويشكل القطاع الاستخراجي منهلا غنيا للاستسقاء منه بكفاية . مع ذلك يبقى التراكم الرأس مالي غير فعال إذا كان تخصيص الموارد بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة واستغلال الإمكانات الملية الداخلية المتوافرة مشوها وغير كفوء.

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الأهمية من حقيقة ان أساليب السياسة الاقتصادية هي ترجمة لأفعال واقعيه تعكس ظروفاً ومشاكل مرحلية يمر بها الاقتصاد المحلي وترتبط بالتغييرات المؤسسية والسلوكية والهيكلية للمجتمع . وليس من مهمة هذه الدراسة الانحياز سلفاً إلى حكم شخصي أو الركون إلى استنتاجات مسبقة مبنية على نظريات قوامها التجريد من الواقع وبالتالي الميل إلى التبسيط . بل بالعكس المسعى هو اكتشاف مواطن الخلل في آليات عمل السياسة الاقتصادية في إطار تنمية الطاقات الإنتاجية وبيان مسبباته ثم بعد ذلك التفكير في تبني المناهج السديدة لتلافي هذا الخلل. والشيء المهم في كل ذلك هو ان السبيل في التعامل مع مشاكل تنمية الاقتصاد العراقي التوجه نحو مؤشرات محددة تتناول معطيات كلية افرزها التطبيق العملي لمجموعة من الإجراءات الحكومية التي تؤطر السياسة الاقتصادية العامة .

لما تقدم تعد متابعة تطور هذه المؤشرات إسهاما في تقديم إطار عام من الحقائق والملاحظات التحليلية التي تساعد في فهم على نحو اقرب وأكفأ لمشكله تنمية القاعدة الإنتاجية.

ولا يفوتنا ان نشير إلى ان هنالك مشكلة تعترض سبيل أي باحث للتعرف على هذه المؤشرات بدرجة عالية من الواقعية والموضوعية تكمن في التباين في الأرقام والنسب التي تتضمنها الإحصاءات الرسمية المجهزة من الجهات ذات العلاقة (وزارة التخطيط، البنك المركزي العراقي)

بعد هذا العرض يتطلب منا البحث أولاً في الموقف الفكري والعملي الراهن حول جانب العرض , وثانياً الملامح الحالية لاتجاهات العرض الكلي المحلي من السلع والخدمات , وثالثاً تأطيراً تفسيرياً لنتاج هذه الاتجاهات .

القسم الأول: الموقف الفكـــري والعملـــي الراهن حول جانب العرض

أولا : الموقف في الاقتصادات المتقدمـــة صناعيـــا

منذ ان حلت الأفكار الكينزية محل الطروحات الكلاسيكية في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين اتجه جل اهتمام المفكرين على المستويين النظري والتطبيقي في الاقتصادات الصناعية على دراسة الاقتصاد الكلي , وعلى نحو أدق إدارة الطلب الكلي من اجل وضع الاقتصاد عند مستوى يبعده عن كل من التضخم الانكماش . وقد انكب اقتصاديون في بحوث تساعد في فهم أهمية الطلب الكلي في تحقيق أو عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية. ذلك ان قصور الطلب الكلي يتسبب في بطالة وهبوط مستوى النشاط الاقتصادي . ومن ناحية أخرى عندما يعمل الاقتصاد عند طاقته القصوى فأن حدوث فائض الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي يؤدي إلى التضخم . وعلى هذا إذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو سديد فأنه يمكن تحقيق الاستخدام الشامل والاستقرار الاقتصادي باعتبار ان تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في الاقتصاد .

في مطلع السبعينيات من القرن العشرين نما الطلب الكلي بقوه بحيث أدى إلى رفع الدخل النقدي بمعدل أسرع من الدخل الحقيقي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وما صاحبه من ارتفاع في التكاليف الإنتاجية وانخفاض العرض الحقيقي من السلع والخدمات وتراجع معدلات الاستخدام وضعف تأثير سياسات رفع الطلب الكلي .

في خضم هذا الاشتباك بين التضخم والبطالة شهد الاقتصاد العالمي نوعين من التحولات الرئيسة: من جانب تغير إسلوب الاقتصاديين والباحثين في بحث المشاكل الاقتصادية الكلية المتمثلة بانخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وتزايد معدل التضخم بعد ان تزايدت قناعتهم بحدود السياسات المالية والنقدية الكلية باعتماد سياسات اقتصادية بديله تركز على جانب العرض . هذا التركيز على جانب العرض يستند من وجهة نظرهم إلى حقيقة ان سياسات جانب الطلب تؤدي إلى

زيادة الناتج الكلي مع ارتفاع مستوى الأسعار. بينما المحفزات التي توفرها سياسات جانب العرض تؤدي إلى الحد من ارتفاع مستوى الأسعار مع زيادة الناتج الكلي الحقيقي .

ان المفهوم الضمني لهذا التحليل هو ان تغير الظروف الاقتصادية باتجاه ارتفاع تكاليف الإنتاج قاد إلى آثار عكسية على العرض الكلي . فإذا نما الطلب الكلي أو حتى إذا بقي دون تغير فأن انخفاض العرض الكلي سوف يولد اثاراً تضخمية على الاقتصاد إلا إذا قابله أو تم تحييده بانخفاض الطلب الكلي . لهذا فان سياسات جانب الطلب تؤدي إلى علاج مؤقت للبطالة فقط مع تفاقم في مستوى الأسعار . بينما إدارة جانب العرض يمكن ان تلعب دوراً مهما في مكافحة التضخم ونجاحها في النمو والتشغيل في الأجل الطويل .

والملفت للنظر ان إقبال الاقتصاديين في الاقتصادات الصناعية على توظيف سياسات اقتصادية بديله لوضع حد للمشاكل التي تواجه السياسة الاقتصادية الكلية تضمنت للمرة الأولى زيادة الاهتمام بالتحليل الجزئي لقطاعات الاقتصاد القومي .

من جانب آخر أدركت حكومات الاقتصادات المتطورة صناعيا الحاجة الملحة إلى إعادة توجيه السياسات الاقتصادية من الأجل القصير إلى الأجل المتوسط والطويل لبلوغ مستوى عالٍ من النمو والعمالة والاستقرار النقدي بعد ان أخفقت السياسات قصيرة الأجل (السياسات المالية والنقدية) في تحقيقها من وجهة نظر أنصار منهج جانب العرض . ان التركيز على المدى الطويل ينبع من حقيقة ان المشاكل الاقتصادية المتصلة بتنمية الإنتاج بدون تضخم تحتاج إلى سياسات طويلة الأجل (سياسات جانب العرض) بدرجة اكبر من السياسات قصيرة الأجل (سياسات جانب الطلب) .

وعلى هذا يمكن القول انه إذا كانت تجربة الثلاثينيات من القرن الماضي قد كشفت عن ان عدم كفاية الطلب الكلي يؤدي إلى انكماش حاد واشتداد حدة البطالة , فأن تجربة السبعينيات من القرن ذاته دللت على ان ضعف معدل النمو وانخفاض مستوى الاستخدام كانت نتيجة القيود على الأسعار والتجارة وأسعار الصرف غير الواقعية وضعف الدوافع على الإدخار والاستثمار والعمل والإنتاج التي هي محصلة سياسات كلية غير مرضية .

ان التحليل الجزئي لهذه القيود التي مارست اثاراً سلبية على كمية ونوعيه الناتج الكلي وشروط العمل أعطى دفعه قويه للتحول إلى جانب العرض ومحاولة إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح . كل ذلك بقصد رفع حجم الإنتاج من خلال تحسين شروط العمل والبيئة وإيجاد نظام كفوء للحوافز الاقتصادية قادر على تحقيق معدلات عالية نسبيا من النمو . بعبارة أوضح نقول ان هذا المنهج الذي تبناه أنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة يقوم على تحسين الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي

من خلال خلق نظام أو هيكل جديد للحوافز الاقتصادية المستند بشكل رئيسي على تغيير معدلات الضرائب الحدية للمشاركين في السوق يكون قادرا على إحداث تغيرات اقتصادية على مستوى دوافع العمل والإدخار والاستثمار والإنتاج تساعد في رفع مستوى التوظيف والدخول والنمو المستمر . وهكذا ساد الاعتقاد بان السياسة الاقتصادية الجديدة سوف تنعم بالاستقرار لو إنها نجحت في حقن الاقتصاد بسلسلة من التدابير المحفزة التي تدعم الطاقات الإنتاجية لتوليد المزيد من الإنتاج . أي ان رفع القيود التي تحد من زيادة العرض الكلي تعد أفضل وأكفأ طريقة لتنشيط النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصاديين .

وهكذا تأتي سياسات حفز العرض في الأجل الطويل عن طريق زيادة مجهودات العمل والإدخار والاستثمار كرد فعل للتوكيد المفرط على اقتصاديات جانب الطلب وعدم فاعليتها في احتواء مستوى الأسعار والركود وانتشار البطالة .

لقد حقق هذا المنهج في التفكير الاقتصادي شهره واسعة بفضل كتابات وآراء نخبة من الكتاب والاقتصاديين مثل: Norman True , Arthur Laffer , Paul Craig Roberts والصحفي Jude Winniski كما تبنته الحكومة البريطانية في عهد رئيسة الوزراء Thatcher في عام 1979 والادارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي Regan1980–1981.

ثانيا . الموقف في البلدان النامية

لا احد ينكر ان هنالك عدم رضا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها الاقتصادات النامية . فالتنمية في العديد من هذه الاقتصادات خاصة العالم العربي تعيش مأزقاً (dilemma) يتمثل في ضعف البنى الارتكازيه وطغيان الاستهلاك وإفراط الاستيراد نتيجة هزال القدرات الإنتاجية المحلية واستمرار الفقر في خضم استمرار الزيادة في النمو السكاني .

ان عدم القناعة من موقف الحكومات من هذه الأحوال نتيجة سوء الادارة الاقتصادية وتوجيه الموارد النادرة والتطلع إلى وضع أفضل دفع الاقتصاديين إلى إعطاء المزيد من العناية لجانب العرض . وأدى ذلك إلى تطوير برامج تنموية تحمل خواص خطط ونماذج النمو في الأجل الطويل . وكانت المعالم الأساسية لها بناء هياكل أساسية لتوسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد النامي من خلال منح المزيد من التدخل الحكومي المباشر .

وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مقبولة اقتصاديا في بعض البلدان خاصة النفطية بفضل القطاع الاستخراجي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فأن هذا لايعني

بالضرورة تحسن أوضاع الاقتصاد إذا كان هنالك تباين صارخ في توزيع الدخل ونسبة مرتفعه من السكان لاتزال تفتقر إلى الحد الأدنى من السعرات الحرارية أو المياه الصالحة للشرب أو مأوى يحميها من البرد والحر والفيضانات والتعليم الابتدائي والخدمات الصحية .

هذه الأوضاع دفعت حكومات البلدان النامية إلى تبنيها دوراً إنمائيا لرفع مستوى المعيشة مستغله مواردها المالية المحلية أو بالاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية أو الاستعانة باستقدام الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك فأن الأداء الكلي لم يرقى إلى مستوى النتائج المرجوة لان هذه الحكومات لم يكن لها رؤية واضحة للإطار الإنمائي مع فقدان البنى المؤسسية والتشريعية .

ومع تراجع دور السياسات الإنمائية الشمولية اضطرت الحكومات من جديد في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة وتحت ضغط دعوات المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية إلى تبني سياسات إصلاحية انفتاحية تناولت خفض العجوزات المالية , وإعادة النظر في هيكل النفقات العامة , وتعديل الأنظمة الضريبية على مستوى إصلاح نظام الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين , وتحرير الأسعار وخفض أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع , ورفع أسعار العديد من السلع والخدمات الحكومية , وإزالة القيود الكمية على الاستيرادات , وخفض الرسوم الكمركية وتعديل أسعار الصرف لتعكس قوى السوق بدلاً من التثبيت الإداري , وتحرير معاملات حساب رأس المال , وتحرير أسواق المال المحلية , وإجراء إصلاحات في القطاع المصرفي لتوسيع دائرة المنافسة , وتفعيل الشفافية , وتحرير أسعار الفائدة , وإلغاء العمل بالسقوف الائتمانية والتحكم بالسيولة المحلية من خلال سندات الخزانة وشهادات الإيداع , ومنح المزيد من الحماية للمصارف في تسيير شؤونها الداخلية ومنح الاستقلالية للبنوك المركزية , وتنشيط القطاع الخاص والحد من دور القطاع الحكومي من خلال تنفيذ عمليات الخصخصة وتعديل قوانين الملكية وتشريع قوانين جديدة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي .

لم يكن العراق بمنأى من هذه التطورات التموجية . فقد كان للاقتصاد العراقي حصة في هذه الموجات التي تراوحت بين التدخل الأمر من خلال التخطيط وتبني الخطط الاقتصادية طويلة الأمد والإجراءات الإصلاحية انتهاءً بالتوجه صوب تغيير فلسفة الدولة في تسيير حركة الاقتصاد بالشكل الذي نشهده حاليا . وفي كل الأحوال المشهد الاقتصادي العراقي يدور, كما سنرى , في دائرة مغلقه سببها البعد عن المنطق الاقتصادي والمنهج العقلاني في طريقة تحويل مدخلات الاقتصاد من الموارد إلى مخرجات منتجة ومفيدة اقتصادياً واجتماعياً .

القسم الثاني: الملامح الحالية لاتجاهـــات العرض الكلي المحلي في الاقتصاد العراقي

ينكب هذه القسم على تشخيص السمات الرئيسة التي تطبع الهيكل الإنتاجي الكلي وتحديد طبيعته في محاولة تمهيدية لفهم أعمق للأسباب التي تعوق تنمية العرض الحقيقي المحلي. وتتمثل أهم هذه الملامح فيما يلي :

أولا : عدم اتساق تنمية النشاط الاقتصادي الكلي .

ثانيا : الافتقار إلى العمق التنموي لقطاعات الاقتصاد .

ثالثاً : اختلال التوازن بين النشاط الإنتاجي السلعي والنشاط التوزيعي والخدمي .

أولا . عـــدم اتساق تنميـــة النشاط الاقتصادي الكلي

على الرغم من الازدهار النفطي الذي حظى به الاقتصاد العراقي بعد 2004 والذي انعكس جليا في صورة تحسن وضع ميزان المدفوعات وزيادة هائلة في الإيرادات الحكومية بالعملة الأجنبية الناجمة عن زيادة تصدير النفط وارتفاع أسعاره في السوق الدولية وما رافقه من تعزيز المركز المالي للحكومة , لا يزال هذا الاقتصاد يعاني من فقدان ترصين الارتباط في بنيته الإنتاجية . فالقاعدة الإنتاجية محدودة ويعكسها استمرار طغيان الناتج المحلي الإجمالي النفطي على الناتج الإجمالي غير النفطي الذي يشكل 55% تقريبا من حجم الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الوطني في 2011 مقابل 41% و43% في عامي 2009–2010 على التوالي كما مبين في الجدول (1)

جدول (1)

نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي(2007-2011) بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي النفطي %	الناتج الإجمالي غير النفطي
2007	54,2	45,8
2008	56,4	43,6
2009	40,7	59,3
2010	43,3	56,7
2011	54,7	45,3

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2007–2011

وتستخدم عادة درجة تركيز الصادرات للكشف عن مدى تصلب أو مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي . فعندما يعتمد النشاط الإنتاجي الكلي على إنتاج سلعة واحدة رئيسية ويشكل التصدير منها النصيب الأكبر من إجمال الصادرات فأن هذا الاقتصاد يتسم بجمود وتخلف هيكله

الإنتاجي . وهذا مايعكسه الجدول (2). ويتضح منه كيف ان مجمل حركة الاقتصاد تقع في قبضة الصادرات النفطية .

جدول (2)

نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	النسبة %
2007	39,412,0	39,587,0	99,6
2008	63,417,9	63,726,1	99,5
2009	39,311,4	39,782,2	98,8
2010	51,589,1	51,763,6	99,7
2011	79,459,5	79,680,5	99,7

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي 2007–2011

ولا يتوقف تأثير نشاط قطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي عند هذا الحد بل نجد تعبيره أيضاً في معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط . إذ بلغت نسبة التغير للأول مابين(23,4%) , (44,4%) للفترة 2007–2011 عدا سنة 2009 التي شهدت تراجعا في أسعار النفط وبالتالي في قيمة مشاركة القطاع النفطي في تنمية الناتج الكلي . بينما بلغت نسبة تغير الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط مابين (–1,6%) و(37,3%) للفترة ذاتها أنظر جدول (3).

جدول (3)

معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط بالأسعار الجارية (تريليون دينار) 2007–2011

السنة	مع النفطGDP	نسبة التغير السنوية%	GDP بدون النفط	نسبة التغير السنوية%
2006	77,4			
2007	107,8	39,3	49,4	
2008	155,6	44,4	67,8	37,3
2009	139,3	10.5–	82,7	22
2010	172	23,5	97,7	18,1
2011	212,3	23,4	96,1	1,6–

المصدر: التقرير الاقتصادي للبنك المركزي 2006–2011

ويتعزز ثقل نشاط القطاع النفطي في النشاط الإنتاجي للاقتصاد الوطني عند إلقاء نظره على معدلات النمو السنوية . إذ لم يتمكن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من تجاوز معدلات النمو للقطاع النفطي خلال 2008–2011 عدا عام 2009 بسبب الهبوط في أسعار النفط وبالتالي في القيمة المضافة له في تكوين النشاط الاقتصادي الكلي. إذ هبط معدل سعر برميل النفط من

(88,8) دولار في عام 2008 إلى (59) دولاراً تقريبا عام 2009 للبرميل أي بنسبة انخفاض 33,6% . وهو مايعكسه الجدول (4).

جدول (4)

معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي بالأسعار الجارية (تريليون دينار) 2007-2011

السنة	GDP النفطي	نسبة التغير السنوية%	GDP غير النفطي	نسبة التغير السنوية%
2007	58,4		49,4	
2008	87,8	50,3	67,8	37,3
2009	56,6	35,5-	82,7	22
2010	74,3	31,3	97,7	18,1
2011	116,2	56,4	96,1	1,6-

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2007-2011

وإذا عكفنا إلى تحليل تطور هيكل الناتج الكلي بالأسعار الثابتة فإننا نجد ان الناتج المحلي الإجمالي النفطي يمثل نسبة (41,9% و 43,5%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (58,1% و56,5% للناتج المحلي غير النفطي (أي مجموع الأنشطة الإنتاجية السلعية والتوزيعية والخدمية) في عامي 2010-2011 حسب الإحصاءات المتوافرة .

وإذا تأملنا نسبة التغير بين المكونيين للناتج الكلي لوجدنا دلاله أخرى هي ان نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي النفطي(12,6%) تتجاوز من بعيد نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي(5,4%) وهو مايعكسه الجدول (5) . وهو ما يأشر ان نسبة النمو التي حققها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعبر عن النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي البالغة (8,4%) جاءت نتيجة تعاظم قوة نشاط القطاع النفطي .

جدول (5)

نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010-2011).(مليون دينار)

السنة	GDPالنفطي	الأهمية النسبية%	نسبة التغير%	GDPغير النفطي	الأهمية النسبية%	نسبة التغير	GDP الحقيقي	نسبة التغير%
2010	24,266,3	41,9	–	33,659,3	58,1	–	57,925,9	–
2011	27,330,2	43,5	12,6	35,475,8	56,5	5,4	62,806,0	8,4

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011

ماذا يترشح عن المؤشرات السابقة ؟

للاقتصاد العراقي خاصية تلائم الصفات العامة التي تميز عموم الاقتصادات المتخلفة . ألا وهي أن القيمة المتحققة في قطاع النفط كانت ولاتزال المصدر الرئيسي للدخل والناتج الكليين والثروة القومية .

ثانيا ـ الافتقار إلى العمق التنموي لقطاعات الاقتصاد

لايزال الاقتصاد العراقي يواجه مشكله هيكلية قوامها عدم توافر مقومات التنمية الذاتية للنشاطات الإنتاجية السلعية . إذ تشير المؤشرات الإنمائية إلى تدني القيمة المطلقة للقطاعات السلعية عدا النفط مقارنة بذات القطاعات مع النفط . فبينما بلغت القيمة المضافة مع النفط (142,6) تريليون دينار عام 2011 مقابل (101,6) تريليون دينار في عام 2008 , كانت القيمة المضافة المتحققة في القطاعات السلعية (الزراعة , الصناعة التحويلية , الكهرباء والماء , البناء والتشيد) عدا النفط (25,8) تريليون دينار في 2011 مقابل (13,8) تريليون دينار في 2008 . أنظر جدول (6) .

من ناحية أخرى تشير المؤشرات ذاتها إلى ان معدلات النمو للقطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط كانت اقل من مثيلاتها للنشاط الإنتاجي السلعي مع النفط كما هو موضح في الجدول (6).

جدول(6)

تطور الأنشطة الإنتاجية السلعية مع النفط وبدون النفط

2007-2011 بالأسعار الجارية (تريليون دينار)

السنة	القطاعات السلعية مع النفط	نسبة التغير السنوية %	القطاعات السلعية عدا النفط	نسبة التغير السنوية
2007	70,5		12,1	
2008	101,6	44,1	13,8	14,1
2009	75	26,3-	18,3	32,6
2010	95	26,7	20,6	12,6
2011	142	49,5	25,8	25,3

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي 2007-2011

يستدل من المؤشرات السابقة حقائق مثيره للاستغراب والقلق. فما زال القطاع الحقيقي أو السلعي غير النفطي قطاعاً غير حيوي ويعاني من تدني في الإنتاجية. ثم هناك ارتباط ضعيف للنشاط الإنتاجي السلعي بالقطاع النفطي . ومن المؤكد ان قصور أوجه نشاط العرض الكلي المادي

تكون أعمق لو استبعدنا تأثير معدل التضخم أي قياس هذا الواقع بالأسعار الثابتة . وللدلالة على ضعف حيوية الجهاز الإنتاجي السلعي عدا النفط يلاحظ ان نسبة مساهمة القطاعات السلعية عدا النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت (17,3% و 16,4%) في عامي 2010–2011 على التوالي مقابل (41,9% و 43,5%) للقطاع النفطي لذات السنتين , حسب ماهو متاح من الإحصاءات التي تجهزها الجهات ذات العلاقة (وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي) . كما ان عدم الترابط بين القطاع النفطي و قطاعات العرض السلعي يظهر من خلال نسبة التغير المتدنية لقطاعات الإنتاج السلعي . إذ بلغت نسبة التغير السنوية للقطاعات السلعية عدا النفط (3,1%) مقابل (12,6%) للقطاع النفطي في عام 2011 نسبة إلى عام 2010 , أنظر الجدول (7).

جدول (7)

نسبة مساهمة الجهاز الإنتاجي السلعي والقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010-2011 (مليون دينار)

	القطاع النفطي			القطاعات السلعية عدا النفط			
السنة	القيمة	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %	القيمة	الأهمية النسبية%	نسبة التغير %	GDP الحقيقي
2010	24,266,3	41,9	–	10,015,2	17,3	–	57,925,9
2011	27,330,2	43,5	12,6	10,325,2	16,4	3,1	62,806,0

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011.

ان قصور الطاقات الإنتاجية للجهاز الإنتاجي الكلي يمكن رصده أيضا من خلال معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط مع معدلات نمو القطاع النفطي . إذ لم تستطع القطاعات السلعية عدا النفط تجاوز معدل نمو الاقتصاد غير النفطي بالأسعار الثابتة في عام 2011 أنظر جدول (8)

جدول (8)

معدلات نمو القطاع النفطي والقطاعات السلعية بالأسعار الثابتة في سنة 2011 (%)

القطاع النفطي	الزراعة	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	البناء والتشييد
12,6	2,2	2,4	8,1	3,3

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي 2011.

ثالثا ـ اختلال التوازن بين النشاط الإنتاجي السلعي والنشاط التوزيعي والخدمي

إذا كان نشاط القطاع النفطي يمثل لوحده أكثر من 50% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي فأن الأنشطة التوزيعية والخدمية تحظى بالشطر الأكبر من الناتج الكلي بعد قطاع النفط . إذ بلغت نسبة مساهمتها (33,1 % و46,2 %) من مكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2007– 2011 . بينما احتلت القطاعات السلعية عدا النفط نسبة تراوحت مابين (8,9% و 13,1 %) للفترة ذاتها . أنظر جدول (9).

جدول (9)

تطور نسبة مساهمة القطاعات السلعية عدا النفط و الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2007-2011 بالأسعار الجارية (تريليون دينار)

السنة	القطاعات السلعية عدا النفط			القطاعات التوزيعية والخدمية	
	القيمة 1	GDP 2	2/1 3	القيمة 4	2/4 5
2007	12,1	107,8	11,2	37,3	34,6
2008	13,8	155,6	8,9	54	34,7
2009	18,3	139,3	13,1	64,3	46,2
2010	20,6	172	12	77	44,8
2011	25,8	212,3	12,2	70,3	33,1

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي 2007–2011

ويلاحظ أيضا ان التركيب الهيكلي للناتج الكلي بالأسعار الثابتة ينمو في اتجاه مشوه مقاساً بنسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة التغير السنوية . وهو مايعكسه الجدول (10) . ومنه يتضح ان نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي قد بلغت (29,8% و 29,1%) في عامي 2010–2011 مقابل (70,2% و 70,9%) للقطاعات التوزيعية والخدمية للفترة ذاتها . كذلك بلغت نسبة التغير السنوية للقطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط (3,1%) مقابل (6,4%) للقطاعات التوزيعية والخدمية في عام 2011.

جدول (10)

نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط والتوزيعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة(2010-2011).(مليون دينار)

السنة	القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط			القطاعات التوزيعية والخدمية			
	القيمة	نسبة المساهمة%	نسبة التغير %	القيمة	نسبة المساهمة%	نسبة التغير%	GDPالحقيقي غير النفطي
2010	10,015,2	29,8	–	23,644,4	70,2	–	33,659,6
2011	10,325,2	29,1	3,1	25,150,6	70,9	6,4	35,475,8

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011

وإذا تأملنا بالتحليل نسبة مساهمة القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية والقطاع النفطي في ال GDP بالأسعار الثابتة أدركنا عمق الاختلال في تنمية الاقتصاد العراقي أنظر جدول (11) .

جدول (11)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين GDP بالأسعار الثابتة 2010-2011

السنة	القطاع النفطي %	القطاعات السلعية عدا النفط %	القطاعات السلعية والخدمية %
2010	41,9	17,3	40,8
2011	43,5	16,4	40,1

ان فشل الأنشطة السلعية غير النفطية خاصة الزراعة والصناعة في ان تصبح قطاعا قائدا للنمو يعكسه تدني نسبة مساهمتهما في توليد الناتج الكلي . فقد بلغت حصة القطاع الزراعي (4,4% , 5% , 4,2%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري في السنوات 2009-2010-2011 على التوالي (أنظر الجدول 12)

جدول(12)

نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2009-2011 (تريليون دينار)

السنة	القيمة	الأهمية النسبية %
2009	6,1	4,4
2010	8,7	5
2011	8,8	4,2

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009-2011.

اما نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد تراجعت من (8,1% عام 2010 إلى 7,7% في 2011) كما يوضحه الجدول (13) .

جدول (13)

نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010-2011 (مليون دينار)

السنة	القيمة	الأهمية النسبية%	نسبة التغير %	GDP الحقيقي
2010	4,712,8	8,1	–	57,925,9
2011	4,816,5	7,7	2,2	62,806,0

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011 .

هذا التدني النسبي في النمو الزراعي يؤشر بوضوح عدم مواكبة عرض السلع الزراعية مع الطلب المحلي المتزايد عليها نتيجة النمو السكاني وزيادة الدخول النقدية عبر قناة الإنفاق الحكومي التشغيلي والتنموي . مما أدى إلى زيادة متسارعة في أسعار المواد الغذائية الاستيرادات وممارسه ضغط على ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية الدولية . إذ قفز الرقم القياسي لأسعار الخضروات من(135,2) في آب 2011 إلى (177,4) في آب 2012 أي بنسبة زيادة قدرها (31,2%) وأسعار الأسماك من (147,3) إلى (168,4) أي بنسبة زيادة (14,3%) وقسم إلاغذية من (138,5) إلى (152,6) أي بنسبة ارتفاع (10,2%) للفترة ذاتها . أنظر الجدول (14) .

جدول (14)

الرقم القياسي لأسعار قسم الاغذية آب/2011 – آب 2012

100=2007

الفقرات	آب 2011	آب 2012	نسبة التغير %
الاغذية	138.5	152.6	10,2
الأسماك	147,3	168,4	14,3
اللبن والجبن والبيض	116,5	120,3	3,3
الخضروات	135,2	177,4	31,2

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر آب 2012, أيلون 2012

ويعود تدني الإنتاجية الزراعية إلى التصحر وتزايد ملوحة الأرض وقلة عدد المشتغلين في الزراعة بسبب ترك الفلاحين أراضيهم بحثا عن مصادر دخل أكثر وسبل عيش أسهل في قطاعي التوزيع والخدمات. وتؤكد مؤشرات توزيع الأفراد العاملين حسب النشاط الاقتصادي هذه الحقيقة . إذ سجلت نسبة العاملين في القطاع الزراعي (12,7%) من مجموع العاملين في قطاعات الاقتصاد المختلفة مقابل (66,3%) في قطاعات التجارة والخدمات في عام 2011 . أنظر الجدول (15).

جدول (15)

توزيع الأفراد العاملين بعمر 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2011 (نسبة منوية)

القطاع	النسبة %
الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	12,7
التعدين والمقالع والصناعة التحويلية	5,8
البناء والتشييد	15,3
السكن وأنشطة الخدمات (الإقامة)	1,4
النقل والتخزين وأنشطة المعلومات والاتصالات	9,3
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	18,9
أنشطة خدمية أخرى	36,6

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مسح شبكة معرفة العراق, بغداد 2011.

اما القطاع الصناعي فلم يكن أكثر حظا من القطاع الزراعي نتيجة انحسار مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . ويكشف الجدول (16) انخفاض حصة هذا القطاع في الناتج الكلي من (2,4%) إلى (2,3%) ثم (1,9%) في السنوات 2009 – 2010– 2011 على التوالي .

جدول (16)

تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2009-2011

(تريليون دينار)

السنة	القيمة	نسبة المساهمة%
2009	3,4	2,4
2010	3,9	2,3
2011	4	1,9

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011.

وإذا تناولنا نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة التغير السنوية فأن المؤشرات تشير إلى ان أهميته النسبية انخفضت من (2,9%) عام 2010 إلى (2,8%) عام 2011 وان نسبة التغير بلغت 2,4 في عام 2011 بالنسبة إلى عام 2010 وهي نسبة قريبه جدا من القطاع الزراعي . أنظر الجدول (17).

جدول (17)

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010-2011 (مليون دينار)

السنة	القيمة	الأهمية النسبية %	نسبة التغير السنوية %	GDPالحقيقي
2010	1687,5	2,9	–	57,925,9
2011	1727,1	2,8	2,4	62,806,0

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011.

ويعد توجه الادارة الحكومية في فتح السوق العراقية على أوسع أبوابها للناتج الأجنبي المستورد والسعي لتدنيه مستمرة للقيمة التبادلية للدولار أمام الدينار العراقي سبباً مهماً في فقدان المنتجات المحلية ما تتمتع به من قدرة تنافسية وميزة نسبية في التجارة الدولية ودفع العديد من الصناعات التحويلية إلى التوقف عن الإنتاج .

وعندما ينظر إلى ناتج قطاع الكهرباء والماء ومدى إسهامه في توليد الناتج الكلي الجاري , نجد ان حصته اتسمت بالركود (1,2% , 1,1% , 1,3%) خلال السنوات 2009–2010–2011 تباعاً . أنظر الجدول (18) .

جدول (18)

نسبة مساهمة قطاعي الماء والكهرباء والبناء والتشييد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2009 -2011 (تريليون دينار)

السنة	قطاع الماء والكهرباء		قطاع البناء والتشييد	
	القيمة	الأهمية النسبية%	القيمة	الأهمية النسبية%
2009	1,7	1,2	7,1	5
2010	2	1,1	6	3,5
2011	2,7	1,3	10,5	4,9

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011.

ولم تكن مساهمة قطاع الكهرباء والماء إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأحسن حال. فقد اتسمت بالانخفاض والجمود عندما شكلت نسبة (1,7%) في عامي 2010–2011 , أنظر الجدول (19).

جدول (19)

نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)

السنة	القيمة	الأهمية النسبية %	معدل التغير السنوي
2010	978,7	1,7	–
2011	1057,6	1,7	8,1

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011.

وبصدد قطاع البناء والتشييد فقد سجل اعلي مشاركه له من بين القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري . إذ ارتفعت القيمة المضافة من 7,1 تريلون دينار عام 2009 إلى 10,5 تريليون دينار عام 2011 . ومع ذلك لم يزل زخمه التنموي متواضعا إذ بلغت حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (5% , 3,5% , 4,9%) خلال السنوات 2009–2011 على التوالي , وهو مايعكسه الجدول (18).

اما إذا تأملنا نسبة مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإننا نلاحظ انخفاض هذه النسبة من (4,6%) إلى (4,3%) في عامي 2010 –2011 على التوالي , أنظر الجدول (20).

جدول (20)

نسبة مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)

السنة	القيمة	الأهمية النسبية%	نسبة التغير
2010	2636,2	4,6	–
2011	2724	4,3	3,3

المصدر : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011 .

ان إدامة قطاع خدمات ضعيف الإنتاجية وله الغلبة في تكوين النشاط الاقتصادي الكلي يغذي قصور مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم الاستقرار النقدي . فالدخول النقدية المتولدة عبر هذا القطاع نتيجة التوسع غير المبرر اقتصاديا في الوظائف الحكومية وانتشار العمالة الناقصة يعضد ضغوط الطلب التضخمية التي تدفع باتجاه المزيد من الإنحراف في مجمل حركة الاستثمار والإنتاج المحلي وزيادة التكاليف الإنتاجية. والنتيجة المتوقعة لمحدودية العرض السلعي المحلي هي التوجه نحو العرض الأجنبي لتخفيف ضغط الطلب الكلي على العرض السلعي المحلي وبالتالي على مستوى الأسعار وممارسه ضغوط شديدة على ميزان المدفوعات

القسم الثالث. قيود تنمية العرض المحلـــــــي الإجمالي من السلع والخدمات

لعل من ابرز سمات المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي تراكم الاختناقات في البنى الإرتكازية والإنتاج المادي المحلي والخدمات مع عرض غير محدود للإنتاج الأجنبي عبر الاستيرادات بفضل التعامل بسياسة التجارة الخارجية المبنية على إزالة أي قيود كمية أو تعريفيه والتي تعد واحدة من ابرز أسباب تعطيل الجهد الصناعي والزراعي في العراق .

ان مشكله جمود الجهاز الإنتاجي المحلي في العراق لاتكمن في الإمكانات المالية بل في سوء الادارة الاقتصادية التي تتسم بفقدان الإرادة والفاعلية والرؤية السديدة لآلية نقل البلد من اقتصاد معاق إلى اقتصاد معافى . ناهيك عن السلوك البشري المناهض تماماً لأي مشروع يخدم نهضة البلد اقتصاديا . ان أهم هذه القيود مايأتي :

- سيادة الخيار الاستهلاكي.
- تواضع معدل الاستثمار .
- محدودية الطاقة الاستيعابية .
- القيد المتصاعد لسوء استغلال الموارد على جانب العرض.

سعر الصرف وفتور القدرة التنافسية . وهذا ماسنتناوله في التحليل تباعا.

أولا. سيادة الخيار الاستهلاكي

ان احد التناقضات المؤكدة في صياغة وتصميم برامج تمويل التنمية في الإنفاق من خلال الإنفاق الحكومي بوصفه المحرك الرئيسي للآلة الاقتصادية في العراق هو سوء توزيع الموارد . ان إدارة الموارد المالية لم تنجح بعد في اتخاذ قرارات جريئة لمواجهة مشكله التحول الهيكلي في الإنتاج ورفع معدلات نمو الأنشطة الإنتاجية السلعية عدا النفط ونسبة توغلها في الناتج المحلي الإجمالي وماتلعبه من دور في خفض معدل البطالة . ان الأرقام والنسب الاسترشادية المستنبطة من تحليل الموازنة العامة باعتبارها الحاضنة لسياسة تمويل التنمية تؤكد ان السياسة الانفاقية تنطوي على تخصيصات مالية هائلة ولكنها أسيرة الطابع الاستهلاكي . إذ يستدل من أرقام الجدول (21) استحواذ الإنفاق التشغيلي على أكثر من ثلثي الإنفاق الحكومي الإجمالي (80,1 % , 72% , 80,5 %) للسنوات 2009–2010–2011 على التوالي .

جدول(21)

تطور نسبة الإنفاق التشغيلي العام إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للفترة 2009-2011 (تريليون دينار)

السنة	الإنفاق التشغيلي(1)	مجموع الإنفاق الحكومي (2)	نسبة 2/1 (3)	GDPالجاري (4)	نسبة 4/1 (5)
2009	52,6	65,7	80,1	139,3	37,8
2010	61	84,7	72	172	35,5
2011	56	69,6	80,5	212,3	26,4

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011.

ويلاحظ على هذه النسب إنها لم تأتِ عرضاً بل هي توكيد لتجذر هيكلة تخصيص الموارد المالية لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية . والدلالة على ذلك انه رغم زيادة الإيرادات الحكومية التي يولدها مورد النفط كما يعكسه الجدول التالي (22) لم تحصل.

جدول(22)

توزيع الإيرادات الحكومية للسنوات 2009-2011(مليار دينار)

السنة	إيرادات النفط	الإيرادات الأخرى	المجموع
2009	51,719	3,490,4	55,209,4
2010	59,794	1,942	61,736
2011	98,090	1,909	99,999

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي 2009–2011

تغيرات في بنية إجمالي الإنفاق الحكومي. أنظر الجدول (23) .

جدول (23)

تطور نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي 2009-2011 (تريليون دينار)

السنة	الإنفاق الاستثماري الحكومي (1)	مجموع الإنفاق الحكومي (2)	النسبة 2/1 (3)
2009	13,1	65,7	19,9
2010	23,7	84,7	28
2011	13,6	69,6	19,5

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011.

ان المؤشرات السابقة تعكس أمرين : الأول: ان عملية تخصيص الموارد المالية بهذه الطريقة لابد وان تتضمن نهجا اقتصاديا لإبقاء الاقتصاد العراقي على ماهو عليه . بعبارة أوضح عدم الرغبة في تحاشي الاختناقات القطاعية وتفادي الشحة في رأس المال المادي وقبول تخلف قطاعات اقتصادية مهمة بعيدا عن تقدم قطاع وحيد وهو القطاع النفطي . والثاني: ان هذا التوزيع للموارد المالية الذي يؤدي إلى الإخلال بأداء الاقتصاد الكلي وأهدافه في النمو والتشغيل والاستقرار يعبر عن إصرار استمرار العمل بسياسات الطلب التي تخلق دخولا جديدة وطلبا فائضا وارتفاعا في مستوى الأسعار ولا يلبي الحاجة المتزايدة لإدخال تغيرات مهمة في رأس المال المادي والاجتماعي وتوجيه الموارد صوب القطاعات ذات القدرة على تحقيق مرونة اكبر في عرض الإنتاج.

ان بقاء سياسة توزيع الموارد المالية مغلولة صوب بناء طاقات إنتاجية جديدة ينم عن توجه غير سديد لإحداث آثار توسعيه في بعض قطاعات الاقتصاد إلاقل إنتاجية واستجابة للتوسع في الطلب

على السلع والخدمات . وهو مايزيد من القيود التي تضعها الادارة الاقتصادية على مرونة الجهاز الإنتاجي بدلا من ان تكون هي صاحبة المبادأة في تحقيق التوافق الهيكلي للاقتصاد من خلال تعظيم الاستثمارات الأكثر إنتاجية اجتماعياً .

ثانيا ، تواضع معدل الاستثمار

تعد تنمية العرض الكلي من السلع والخدمات حصيلة زيادة تراكم رأس المال الثابت وكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة ومعدل التقدم التكنولوجي وكفاءة استغلال الموارد المتاحة. وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الأهمية النسبية لهذه العناصر في حسابات معدل النمو الممكن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي , إلا ان الشئ المؤكد ان تراكم هذه العوامل أمر جوهري في التنمية خاصة رأس المال المادي الذي له الأثر الأكبر في نمو الإنتاج وديمومته . لهذا السياسات الداعمة إلى زيادة معدلات الإدخار ولاستثمار تلعب دوراً إيجابياً في رفع معدلات نمو قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة إذا كان الاستثمار انتاجيا , أي يتسم بكفاءة إنتاجية عاليه . وتفسير ذلك ان زيادة نصيب الاستثمار في إجمالي الناتج المحلي يزيد من تكوين رأس المال المادي (الثابت) الذي بدوره يكون مخففا للقيود المفروضة على العرض الحقيقي الكلي في الاقتصاد . كما ويلاحظ ان رفع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي قد لا يؤدي إلى زيادة في النمو وتخفيف عوائق العرض إذا كان رصيد رأس المال المضاف سنوياً منطوياً على إنتاجية منخفضة أو لايعوض استهلاك رأس المال الثابت .

يعتمد تراكم رأس المال المادي على مصدر رئيسي هو معدل الإدخار. وفي ظل الظروف القائمة للاقتصاد العراقي يوفر الانتعاش المالي الذي يخلقه القطاع النفطي قدرة ملاءمة جدا لتحقيق معدلات إيجابية للادخار وتراكم إيجابي في رأس المال المادي الإجمالي . وهذا مايؤكده الجدول (24).

جدول(24)
الادخار والاستثمار المحلي في الدول العربية 2011

الدولة	الادخار % من الناتج	الاستثمار % من الناتج
مجموع الدول العربية	56,4	23,5
الاردن	25	26
الإمارات	48,5	28,3
البحرين	67	27,3
تونس	34,5	24,1
الجزائر	67,1	36,1
جيبوتي	11,7	18
السعودية	70,6	21,1
السودان	27,8	19,7
سوريا	38	25
العراق	53,7	9,9
عُمان	67,8	24,9
قطر	83,6	26,7
الكويت	77,2	15,6
لبنان	17,5	34,3
ليبيا	53,5	24,6
مصر	24,5	17,1
المغرب	41,1	36
موريتانيا	40,3	30,3
اليمن	26	15,1

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

يستدل من الجدول السابق ان العراق حقق معدل ادخار مناسب وان كان اقل من مثيله في البلدان العربية النفطية إذ بلغ (53,7%) في عام 2011 مقابل 67 % في البحرين , 67,1% في الجزائر , 70,6 في السعودية , 67,8 في عُمان , 83,6 في قطر و 77,2 في الكويت . ولكن اللافت للنظر ان معدل الاستثمار في العراق ادني بكثير من معدل الادخار إذ بلغ (9,9%) في العام ذاته . والأدهى من ذلك انه كان اقل معدل يسجل من بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية . ان ضعف قدرة التحويل للادخار المحلي إلى استثمار فعلي بالمعنى المتحقق أو اللاحق EXPOST يشكل إحدى الظواهر والخصائص المميزة للاقتصاد العراقي .

لقد أظهرت الوقائع في العالم العربي على ادني حد ان البلدان العربية كانت أوفر حظاً في تأمين نجاح استغلال المدخرات في توفير قدرات أكثر مرونة في الجهاز الإنتاجي من العراق . ان محدودية انتقال المدخرات إلى الاستثمار المادي لا يؤهل الاقتصاد العراقي لتحقيق تراكم إيجابي وفعال في رأس المال الصافي نتيجة ارتفاع نسبة الإندثار في التراكم الإجمالي رأس المال . وفي ظل وزن كبير للاندثار إلى إجمالي التراكم في رأس المال المادي نتيجة ضعف الاهتمام بالتربية والتعليم والبحث العلمي الذي يحد من إمكانية استقبال التقدم التكنولوجي وحسن استغلال تقنيات الإنتاج ألحديثه تتضاءل جهود إنماء وتسريع مرونة العرض الحقيقي واستجابته للطلب الكلي المحفز بالسياسة المالية واتجاهاتها التوسعية .

تفترض النظرية الاقتصادية ان هنالك علاقة آلية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار من جهة وزيادة معدل الاستثمار والدخل من جهة أخرى . فإذا زاد معدل الادخار المحلي فأنه يساهم في زيادة معدل الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل والناتج الكليين . لكن قد يصعب تحقيق ذلك في العراق فقد يزداد الادخار بمعدلات محسوسة دون ان تواكبه زيادة يعتد بها في معدل الاستثمار والناتج غير النفطي نتيجة القصور والندرة في نوعيه العمل كالعمالة الماهرة والخبرات التنظيمية والادارية . وهذا من شأنه ان يؤثر سلبا على معامل إنتاجية الاستثمار معبراً عنه في المعامل الحدي للدخل الكلي إلى رأس المال أي العلاقة بين زيادة الناتج أو الدخل والزيادة في الاستثمار 2010 فلو نظرنا إلى حصة الإنفاق الاستثماري إلى مجمل الإنفاق الحكومي لوجدنا (كما كشفت الصفحات السابقة خاصة الجدول23) ميلان هذه الحصة إلى التراجع في عام 2011 بالنسبة إلى عام 2010. كما ان نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري اتسم بالتواضع والإتجاه نحو الانخفاض خلال السنوات 2009–2011 . وهو مايوضحه الجدول (25).

جدول (25)

نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري 2009-2011 (تريليون دينار)

السنة	الإنفاق الاستثماري (1)	GDP الجاري(2)	2/1 (3)
2009	13,1	139,3	9,4
2010	23,7	172	13,8
2011	13,6	212,3	6,4

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011.

وعندما ننتقل إلى نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي الثابت فأن التقديرات المتاحة لغاية الآن من الجهات ذات العلاقة (وزراة التخطيط) تؤيد التأثير المحدود الذي يمارسه رأس المال الثابت الإضافي في تأسيس طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع إمكانات العرض الحقيقي . فمن ناحية انخفضت نسبة تكوين رأس المال الثابت (عام وخاص) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (41% في 2007 إلى 26,1% عام 2008 ثم 23% في 2009.) كما سجل معدل التغير السنوي انخفاضاً في عامي 2008–2009 بلغ (–66,4 % و –6,2%). وهو مايبينه الجدول (26)

جدول (26)

تكوين رأس المال الثابت (عام وخاص) بدون الدول المانحة 2007-2009 بالأسعار الثابتة (مليار دينار) 100=1988

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت(1)	GDP الحقيقي (2)	نسبة 2/1% (3)	نسبة التغير السنوية % (4)
2007	20,1	49	41	
2008	13,4	51,7	26,1	66,4–
2009	12,6	54,7	23	6,2–

المصدر:

1– وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2009, كانون الأول 2010.

2– حول GDP الحقيقي أنظر النشرة السنوية الإحصائية للبنك المركزي العراقي 2011 .

هنالك مؤشر آخر على ان اتجاه تكوين رأس المال الثابت لم يأتِ مواكباً لحاجة تخفيف القيود التي تكبل مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال التوزيع المتوازن لرأس المال الثابت الجديد . ويظهر الجدول (27) ان قطاعات التوزيع والخدمات وخاصة قطاع الخدمات الاجتماعية هيمنت على الحصة العظمى من إجمالي بناء رأس المال الثابت , إذ استوعبت (61,7% , 94,1 % , 92,1%) للسنوات 2007–2009 على التوالي .

جدول (27)

توزيع إجمالي رأس المال الثابت في قطاعات التوزيع والخدمات بالأسعار الثابتة 2007-2009 (مليار دينار)

السنة	تكوين رأس المال الثابت (1)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (2)	نسبة 2/1 (3)	GDP الحقيقي (4)	4/1 (5)
2007	12,4	20,1	61,7	49	25,3
2008	12,7	13,5	94	51,7	24,6
2009	11,6	12,6	92,1	54,7	21,2

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2009, كانون الأول 2010.

في مقابل ذلك امتصت القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط نسبة (18,9% و 3,9% و 7,2 %) من تكوين رأس المال الثابت للسنوات ذاتها على التوالي . أنظر جدول (28)

جدول (28)

توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة في القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط 2007-2009

السنة	تكوين رأس المال الثابت (1)مليون دينار	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (2)مليار دينار	نسبة 2/1 (3)	GDP الحقيقي (4)مليار دينار	نسبة 4/1 (5)
2007	3,804,2	20,1	18,9	49	7,8
2008	522	13,5	3,9	51,7	1,01
2009	905	12,6	7,2	54,7	1,7

المصدر: وزاره التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2009, كانون الأول 2010.

وعلى الرغم من تراجع نسبة تكوين رأس المال الثابت في القطاعات التوزيعية والخدمية والسلعية عدا النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنوات 2007–2009 إلا ان نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج الكلي في القطاعات التوزيعية والخدمية فاقت من بعيد مثيلتها للقطاعات السلعية عدا النفط . فبينما بلغت نسبة القطاعات التوزيعية والخدمية (25,3% , 24,6% , 21,2%) كانت النسبة للقطاعات السلعية عدا النفط (7,8% , 1,01% , 1,7%) للسنوات ذاتها.

والنقطة التي تبقى هنالك ضرورة لازمه للتوكيد عليها هي ان نسبة تكوين رأس المال الثابت في القطاعيين الزراعي والصناعي سواء إلى إجمالي تكوين رأس المال الإضافي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت هزيلة إلى حد غير معقول . أنظر الجدول (29)

جدول (29)
نسبة تكوين رأس المال الثابت في قطاعي الزراعة والصناعة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

السنة	الزراعة			الصناعة		
	تكوين رأس المال الثابت الف دينار	النسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت	النسبة إلى GDP الحقيقي	تكوين رأس المال الثابت الف دينار	النسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت	النسبة إلى GDP الحقيقي
2007	12049	0,06	0,03	408640	2,04	0,84
2008	10145	0,08	0,02	387555	2,9	0,75
2009	6309	0.05	0,02	400341	3,2	0,74

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2009, كانون الأول 2010.

هذه المؤشرات تبين بان توزيع تكوين رأس المال الثابت له أكبر الأثر في فقدان الترابط بين مساهمات قطاعات الاقتصاد في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات . وان الاستثمار على هذا النمط لا يسعف في إحداث تغيرات هيكليه لإمكانات الإنتاج وإسناد نمو مطرد فيه . ان ضعف الاستثمار وفق المعدلات الحالية وانخفاض الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت في القطاعات الإنتاجية السلعية لابد وان يسفر عن تصلب مستمر في العرض الكلي مسبباً تأثيرات ضاره على الاستقرار النقدي . وسيكون إحدى القوى التي تستنزف الموجودات الأجنبية بفعل الاختلال بين فائض نقدي يغذيه الطلب الكلي بشقيه الحكومي والخاص وقصور العرض الكلي المحلي من السلع والخدمات ومايستدعي ذلك من اللجوء إلى العرض الأجنبي للجم الفجوة بينهما . وهو مايفضي في النهاية إلى المزيد من الاختلال الهيكلي وتعظيم الاعتماد على المورد النفطي .

ثالثا : محدودية الطاقة الاستيعابية

هنالك تناقض آخر يتأصل في جسم الاقتصاد العراقي يتمثل في ان الإمكانات المالية المتاحة للبلد وتحسن مركزه المالي تكون مدعاة للدفع في اتجاه رصد اكبر حجم لموازنة الدولة مقروناً بقدرة واطئة في امتصاص الجرعات النقدية التي تعكسها المصروفات الحكومية السنوية . وهذا مايكشفه عجز الموازنة العامة المخطط في قوانين الموازنات الحكومية في بداية كل سنة ماليه والفائض المالي الذي يتراكم سنوياً وتظهره حسابات وزارة المالية ويضاف إلى إيرادات موازنة السنة المالية التالية , أنظر الجدول (30) . مع ملاحظة ان الإحصاءات الرسمية الصادرة من وزارتي التخطيط والمالية لا تتضمن أرقاما ونسباً للتنفيذ على مستوى النفقات التشغيلية والاستثمارية .

جدول (30)

الفائض (+) أو العجز (-) في الموازنات العامة للدولة (تريليون دينار)

السنة	الفائض أو العجز
2006	10,2
2007	15,6
2008	20,8
2009	2,6
2010	22,9
2011	30,4

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي 2009 – 2011.

ان مسار الفائض المالي الحكومي يعكس ديمومة الاختناقات الكمية والنوعية التي ينزلق بها الاقتصاد وبالتالي زيادة الانفصام بين التخصيص والتنفيذ للموارد, وهو ما يؤول إلى مزيد من الهيكل المختل للنشاط الإنتاجي الكلي .

يؤكد هذا المؤشر ان النشاط الإنفاقي الكلي في العراق لم يعد مقيدا بالعوائد النفطية وحسب بل أيضا بما تفرضه الصعوبات والعوائق البنيوية الكمية والنوعية التي تكبل الاقتصاد العراقي وتعترض مواصله الإنفاق الحكومي في الأنشطة التنموية كما هو مخطط له رغم محدوديته نتيجة تواضع معدل الاستثمار في العراق وكذلك ارتفاع نسبة تعويضات الموظفين والتحويلات النقدية التي هي التزامات مالية واجبة التسديد دون تأخير التي تشكل 63% من مجمل إنفاق الموازنة العامة لعام 2011 . وهذا مايوضحه الجدول (31).

جدول (31)

التصنيف الاقتصادي للإنفاق في الموازنة العامة 2011 (تريليون دينار)

البنود	2009	النسبة إلى إجمالي الإنفاق %	2010	النسبة إلى إجمالي الإنفاق %	2011	النسبة إلى إجمالي الإنفاق %
تعويضات الموظفين والمنح والايعانات والفوائد والمنافع الاجتماعية	37,6	71,5	39,2	61	44,1	63,4
السلع والخدمات	5,8	11	8	12,4	8,3	11,9
المصروفات الأخرى	3,4	6,5	5	7,8	7,3	10,5
شراء الموجودات غير المالية	5,8	11	12,1	18,8	9,9	14,2
المجموع		%100		%100		%100

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي 2011.

يستدل من أرقام الجدول السابق انه رغم انخفاض النسبة المتبقية من الإنفاق الحكومي الإجمالي لإغراض الاستثمار ممثلاً بالإنفاق على الموجودات غير المالية هنالك تدني في القدرة على الصرف للبناء التحتي المادي الذي يعد الأساس في تكوين رأس المال الثابت وتفكيك قيود العرض المحلي الكلي . وهو مايعكس تأثير واطئ على الطاقة الإنتاجية في الأمد البعيد . وحيث ان الطاقة الإنتاجية لفروع الاقتصاد المختلفة تعتمد على التراكم الرأس مالي والفن الإنتاجي فأن قصور التنفيذ سواء في صورة تدني نسب التنفيذ للمشاريع الاستثماري أو نسب الصرف قياسا بحجم التخصيصات المالية المرصودة يؤخر تفاعل الإمكانات الإنتاجية الكلية وتشغيلها ويؤثر سلبا على تشكيلة القدرات الإنتاجية للجهاز الإنتاجي وبالتالي تركيبة الناتج المحلي الإجمالي . وهذا يعني ان الكم المحدود المتحقق من تراكم رأس المال الاقتصادي كالطرق والجسور والصرف الصحي وشبكات المياه والأبنية سوف يبقى محدداً للناتج الكلي في الفترة الطويلة وقيداً آنياً عليه في الأمد القصير . وهكذا ان ضعف استنفاذ النفقات الحكومية خاصة الاستثمارية منها أضحى دالة إيجابية للقصور في كفاءة الإدارات التنظيمية والفنية . وهو مايؤشر في نهاية الأمر انخفاض معامل رأس المال (الاستثمار / الناتج الكلي) .

ان الحصيلة المتوقعة لما تقدم تحقيق معدلات نمو كلية وقطاعية اقل مما تسمح به الموارد المتاحة نتيجة نقص في الموارد البشرية الكفوءة إداريا وفنيا . كما ان السمة التي أضحت لصيقة بالجهد الإنمائي هي التباطؤ أو التلكؤ في تنفيذ أو تأجيل المشاريع أو عدم إكمالها .

رابعا : القيد المتصاعد لسوء استغلال الموارد على جانب العرض الحقيقي

هنالك أمران سلبيان ابتلى بهما الاقتصاد العراقي هما : الأول عدم توافر قدرات إدارية وفنيه عالية الكفاءة وهو ماكشفت عنه الصفحات السابقة . الأمر الثاني هو ان الانحراف في السلوك البشري (الفساد) كافةً تخل بأداء النظام الاقتصادي يتوطن ويتوغل ويزدهر في جسم الاقتصاد . ان الشيء المؤكد هو ان هذين الأمرين مترابطان مع بعضهما . وان الاثنين غدا يتحركان سوية بحيث ان أي زيادة في الإنفاق التنموي لأي توسع اقتصادي تصطدم بهما . لذا أصبحا عاملين خانقين للتنمية والنمو .

ان احتضان البلد لهذا الانحراف السلوكي صوب سوء استغلال الموارد ينبغي عدم الإستهانة به في تفسير قيود العرض . فوجود علامات إنذار تطلقها المنظمات الدولية المعنية بالشفافية

تؤشر بأن بلدنا احتل مركز الصدارة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم بين(178) دوله . كما جاء ترتيب العراق الثاني عربيا و(169) عالميا على وفق تقرير مدركات الفساد في العالم لعام 2012 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية . ولم يتفوق عليه في معدلات الفساد عربيا سوى الصومال وعالميا أفغانستان و ميانمار , أنظر الجدول (32).

جدول (32)

ترتيب الدول العربية الأكثر فساداً

الدولة	الدرجة
الصومال	1,1
العراق	1,5
ليبيا	2,2
اليمن	2,2
موريتانيا	2,3
لبنان	2,5
سوريا	2,5
الجزائر	2,9
مصر	3,1
جيبوتي	3,2
المغرب	3,4
تونس	4,3
الكويت	4,5
إلاردن	4,7
السعودية	4,7
البحرين	4,9
عُمان	5,3
الإمارات	6,3
قطر	7,7

ملاحظة : الدولة التي تحصل على عشر درجات تخلو من الفساد . اما الدولة التي تحصل على (صفر) أو تقترب منه فهي الأكثر فساداً .

ان الدولة لها وحدها قدرة التأثير على مجمل الاقتصاد وحركته . ولكن عندما تعجز في ان تكون في مركز المتحكم في الاقتصاد وتفشل في تحقيق أفضل استخدام للموارد النادرة فأنها تتحول إلى مجرد حارس ولكن غير أمين .

ان فقدان التناغم بين الوفرة المالية وما آلت آلية البنى الارتكازيه ومعدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية عدا النفط يفصح عن حصيلة مثبطه للعزائم . هذه الشقة لا تعكس فقط كما بينا ضعف معدل الاستثمار وانخفاض القدرة الاستيعابية , بل تؤشر أيضا وجود انحراف مهم في إتاحة الموارد وطريقة توظيفها للهياكل الأساسية للإنتاج سواء أكان ذلك في صورة مشاريع غير مكتملة التنفيذ أو عدم تنفيذها بشكل نهائي أو ترك المشروع قبل التنفيذ وسرقة أمواله وإرساء مناقصات المشاريع إلى شركات معينه غير مؤهله فنيا وماليا . مما يؤثر سلبا على تكاليف المشاريع وحجم الاستثمار المتاح وأداء القطاعات الاقتصادية ومستوى التشغيل . لقد أضحت العلاقة العكسية بين الانغماس في الانحراف السلوكي صوب سوء استخدام الموارد وضعف معدل الاستثمار الفعلي صفة لصيقة بالاقتصاد العراقي . فكلما تصاعد سوء الاستغلال للفائض المتاح من الموارد المالية انحسر معدل الاستثمار الفعلي . فالاستثمار الاقتصادي في جوهره بناء رأس مال جديد بقصد التنمية والنمو وليس مجرد رصد أو نقل للقوه الشرائية. ان مايميز الاستثمار الفعلي هو الطريقة التي تستخدم بها القوة الشرائية والتي تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة لاتسهل ولاتيسر الإنتاج فقط بل تكون عاملا خالقا للنمو . بعبارة أخرى ان القصور في الخبرات التنظيمية والإدارية مع سوء الاستغلال للموارد يؤدي إلى التأثير سلبا في معامل إنتاجية الاستثمار معبرا عنه بالمعامل الحدي للناتج أو الدخل إلى رأس المال. أي العلاقة بين زيادة الناتج أو الدخل وزيادة الاستثمار. وهو مايعني أيضا انخفاض كفاءة الاستثمار. وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد حاجة الاقتصاد للتمويل لتحقيق معدل النمو المستهدف .

وهكذا ينطوي عدم الاستعمال الأمثل للموارد على تأثير غير محمود اقتصاديا على حجم الإنتاج وتركيبه وجغرافيا على انتشاره واجتماعياً على الفئات المستفيدة منه بوصفها قوى هيكلية جديدة متنامية ومؤثره في التحولات اللازمة للهيكل الإنتاجي . ولا مغالاة في القول ان إفرازات المرحلة الحالية لهذه القوى الهيكلية واستفحالها بشراهة أضحت تشكل قيدا على قدرة الانتفاع من الموارد المالية وعلى وجه الخصوص النفقات الاستثمارية . وان ضياع الموارد هو دالة موجبة لاتساع قاعدة هذا القوى ومداها وما ينجم عنها من انحسار في احتياجات التنمية.

ان الدولة ليست معنية بتطبيق سياسات إدارة الطلب على وفق (الصيغة الكينزية) فحسب , بل مدعوه أيضا أكثر من أي وقت مضى بوصفها القوه الأقوى إلى الانتقال من تعظيم المنفعة الشخصية لرجال السياسة إلى خلق اقتصاد يقوم على أساس الاستغلال التعظيمي للموارد اجتماعيا . وان أي ثقل متزايد للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لا يخدم هذا التوجه سوف يقود إلى مزيد من سوء تخصيص موارد المجتمع .

ولما كان سوء استخدام الموارد النادرة المعبر عنه بانحراف السلوك من العلامات المميزة للاقتصاد العراقي فما على الدولة إلا ان تعلن عن ان احتواء هذا الانحراف هو في مصاف الهدف الأهم والأولى بالرعاية إذا كانت تحمل توجهات اجتماعية . ان عدم إعطاء وزن اكبر من اهتمام الدولة لهذا السلوك المنحرف في استغلال الموارد سوف يجعلها تلهث وراء السراب ولن تجد حلولا ناجحة للمشاكل التي نشأت وتنشأ عنه .

خامسا ، سعر الصرف وفتور القدرة التنافسية

يعد سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي . وتهدف سياسة سعر الصرف المحافظة على استقرار القيمة الداخلية والخارجية للعملة المحلية ومستويات منخفضة للتضخم لإسناد جهود التنمية وتشجيع الصادرات وزيادة الثقة بالعملة الوطنية لاستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ولسعر الصرف أهمية في تنويع الهيكل الإنتاجي حيث تكمن مشكلة الاقتصاد العراقي وذلك من خلال العلاقة بين سعر الصرف وقدرة الاقتصاد على تشجيع الأنشطة المنتجة للسلع المحلية القابلة للتصدير . فكما ان لتغير سعر الصرف تأثيرا على أسعار السلع الدولية المستوردة فان له تأثيرا أيضا على أسعار السلع المحلية القابلة للمتاجرة دوليا .

فالسعر الأجنبي (FP) والسعر المحلي (DP) لسلعة ما يرتبطان من خلال سعر الصرف (E). فإذا كان السعر الأجنبي لسلعة ما يساوي (20) دولاراً وكان سعر الصرف الاسمي للدولار بالعملة العراقية هو (1177) دينارا فأن سعر السلعة في السوق المحلية (العراقية) سوف يكون (23540) دينارا (=20*1177). فإذا انخفض سعر الصرف الأجنبي (الدولار) إزاء الدينار وأصبح (1166) دينارا فأن سعر السلعة في السوق العراقية يصبح (23320) دينارا للوحدة. وكلما انخفض سعر صرف الدولار (أي ارتفاع قيمة الدينار) انخفض سعر السلع الأجنبية بالعملة المحلية (بالدينار العراقي) في السوق العراقية. وعلى هذا ارتفاع قيمة العملة الوطنية إزاء

الدولار يجعل السلع المنتجة بالخارج والمستوردة إلى الداخل رخيصة نسبيا للمستهلك المحلي , مما يساهم في انخفاض مستوى الأسعار المحلية أي معدل التضخم (فأفتراض) بقاء العوامل الأخرى على حالها . وبالعكس إذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار من (1166) إلى (1200) دينارا للدولار الواحد فان ذلك سينجم عنه ارتفاع سعر السلع الأجنبية من (23320) إلى (24000) دينار . وبذلك يقود سعر الصرف المرتفع للدولار (أي انخفاض قيمة العملة الوطنية) إلى جعل السلع الأجنبية اقل قدره على المنافسة في السوق المحلية.وهو مايزيد من قدرة السلع العراقية المتاجر دولياً على المنافسة في السوق الدولية .

تقاس عادة العلاقة بين أسعار السلع المحلية وأسعار السلع الأجنبية بسعر الصرف الحقيقي (Re). ويمثل هذا السعر نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية (DP) إلى سعر السلعة في الخارج بالعملة المحلية (e*FP) أي :

$$Re=e\{DP/ FP\}$$

وعادة تستخدم الأرقام القياسية للأسعار في تطبيق هذه الصيغة.

وتكمن أهمية سعر الصرف الحقيقي في ان قرارات الشراء تعتمد عليه في تحديد عدد الوحدات من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية . فسعر الصرف الحقيقي يعد محدداً رئيساً لصافي صادرات البلد من السلع والخدمات وبالتالي قدرته التنافسية. فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للبلد, أي كلما زاد عدد الوحدات من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية فإن قدرة البلد على المنافسة الدولية تنخفض. لان ذلك يعني ان سلع هذا البلد اصبحت أكثر كلفة مقارنة بالسلع الأجنبية . مما يقود إلى تقليل الصادرات وزيادة الاستيرادات وبالتالي هبوط صافي الصادرات . وبالعكس انخفاض سعر الصرف الحقيقي للبلد يعني ان منتجاته تصبح ارخص نسبة إلى السلع الأجنبية . وهذا الوضع المتمثل بانخفاض في كلفة الحصول على سلع هذا البلد يشجع المستهلكين في الخارج (الأجانب) كما في الداخل على اقتناء المزيد من سلع هذا البلد وتقليل مشترياتهم من الخارج. ونتيجة لذلك تزداد صادراته وتهبط استيراداته وتكون حصيلة هذه التغيرات في الصادرات الاستيرادات تحسن صافي صادرات البلد . ويمكن التعبير عن العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية للبلد بالشكل التالي:

الشكل (1)
العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية

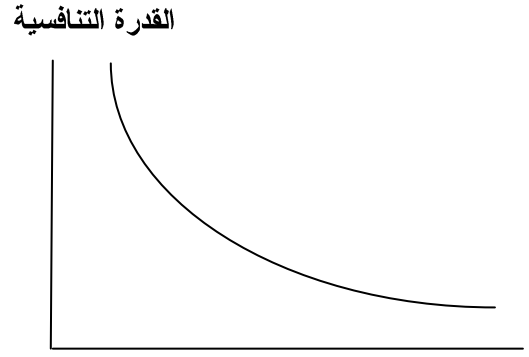

وفي ظل عدم تغير سعر الصرف الاسمي وثبات الأسعار الخارجية أي معدل التضخم في الخارج فأن التغير في القدرة التنافسية للبلد تتوقف على مستوى الأسعار المحلية, أي على معدل التضخم المحلي.

ان إسلوب إدارة الصرف من قبل مصممي السياسة النقدية لرفع سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي إزاء الدولار منذ 2004 لم يأتلف مع تشجيع الصادرات المحلية غير النفطية خاصة عندما يكون هنالك إصرار على تثبيت سعر صرف الدينار عند مستوى مرتفع إزاء الدولار بعيدا عن المقومات الأساسية للاقتصاد الكلي . ان تدنية قيمة الدولار إزاء الدينار العراقي أي انخفاض عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من الدولار من شأنه ان يزيد من أسعار السلع المحلية المتاجر بها دوليا بالعملة المحلية ويقلل من مقدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة , ولكن في الوقت ذاته يخفض التضخم المستورد .

وهنا يثور التساؤل حول إمكانية المقايضة بين التضخم والقدرة على المنافسة.

نجحت السلطات النقدية في العراق في احتواء التضخم للفترة 2007–2010 على حساب القدرة التنافسية للصادرات المحلية من خلال رفع قيمة العملة العراقية إزاء الدولار مستخدمة في ذلك سياسة التدخل في سوق الصرف الأجنبي وإجراءات التعقيم الجزئي لسحب جزء من السيولة النقدية الفائضة المتولدة عن زخم الإنفاق الحكومي التشغيلي والاستثماري الذي يغذيه الطلب الخارجي على سلعة النفط كمصدر رئيسي لإيرادات حكومية ضخمه بالعملة الأجنبية . وقد لعب فائض عرض الدولار على الطلب عليه دورا مهما في تدني قيمة الدولار إزاء الدينار في السوق الرسمية والحرة للفترة المنوه عنا آنفاً . فقد هبط معدل التضخم السنوي من (53, 2%) في 2006 إلى (–2, 8) في 2009 ثم إلى (2, 4) في 2010, أنظر الجدول (33).

جدول(33)

معدل التضخم في الاقتصاد العراقي 2006-2011

السنة	معدل التضخم السنوي 100=1993	معدل التضخم الأساس 100=1993
2006	53,2	31,7
2007	30,8	19,3
2008	2,7	13
2009	2,8-	-
2010	2,4	2,9
2011	5,6	6,5

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2007–2011, النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي 2006–2011.

ملاحظة: معدل التضخم الأساس لسنة 2010 و2011 (سنة الأساس 2007=100)

لكن الذي حصل ابتداءً من نيسان 2011 انفصام العلاقة بين تواصل رفع قيمة الدينار العراقي إزاء الدولار في السوق الرسمية وقيمته السوقية أو التوازنية نتيجة فائض الطلب على الدولار بالنسبة للمعروض منه . وظهر ذلك جلياً في الهوامش الواسعة بين القيمتين, أنظر الجدول (34).

جدول (34)

معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوقين الرسمية و الحرة لسنة 2011

الشهر	سعر المزاد(دينار)	سعر السوق(دينار)	الفرق بين السعرين(نقطة)
كانون الثاني	1170	1185	15
شباط	1170	1185	15
آذار	1170	1185	15
نيسان	1170	1187	17
مايس	1170	1196	26
حزيران	1170	1197	27
تموز	1170	1197	27
آب	1170	1199	29
أيلول	1170	1200	30
تشرين الأول	1170	1200	30
تشرين الثاني	1170	1200	30
كانون الأول	1170	1218	48

المصدر: النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي 2011.

يلاحظ أيضا ان تطورا مهما حصل في غير صالح جهود السلطة النقدية لتعزيز سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار وترصين الثقة بالعملة الوطنية واحتواء التضخم اعتبارا من كانون الثاني 2012 . فعلى الرغم من لجوء البنك المركزي إلى اعتماد خفض جديد

في سعر صرف الدولار في مزاد العملة الأجنبية , أي رفع سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي من(1170) دينار في كانون الأول 2011 إلى (1168) دينارا في كانون الثاني 2012 ثم إلى (1166) دينارا للدولار الواحد في شباط والأشهر التالية من السنة ذاتها كانت استجابة السوق ايجابية في كانون الثاني 2012 ومناهضة تماما لتوجه السلطة النقدية في الأشهر اللاحقة . وقد تجسد رد الفعل بارتفاع شديد وسريع في سعر صرف الدولار في السوق الحرة , أي تدهور كبير وفوري في القيمة التبادلية للدينار إزاء الدولار . إذ ارتفع سعر صرف الدولار من (1202) دينارا في كانون الثاني 2012 إلى (1236)دينارا في شباط ثم إلى (1240) في آذار 2012 ,عقبه قفزة أخرى إلى (1263) دينارا في شهر نيسان من السنة ذاتها , ليستقر عند (1241) دينارا في شهر حزيران 2012 , أنظر الجدول (35).

جدول (35)

أسعار صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار للربعين الأول والثاني 2012

الشهر	سعر المزاد(دينار)	سعر السوق(دينار)	الفارق بين السعرين (نقطة)
كانون الثاني	1168	1202	34
شباط	1166	1236	70
آذار	1166	1240	74
نيسان	1166	1263	97
مايس	1166	1250	84
حزيران	1166	1241	75

المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي / الربعين الأول والثاني 2012.

هذا الفارق الكبير بين سعر الصرف الاسمي الرسمي والحر رغم إصرار السلطات النقدية على تثبيت سعر صرف الدينار إزاء الدولار في السوق الرسمية عند مستوى مرتفع رافقه عودة ارتفاع المستوى العام للأسعار. فقد سجل معدل التضخم السنوي ارتفاعا من (2,4%) في 2010 إلى (5,6 %) في 2011 . كما تصاعد معدل التضخم الأساس من (2,9%) في 2010 إلى (6,5%) في 2011 .

وفي عام 2012 سجلت معدلات التضخم الشهرية ارتفاعا بنسبة (7%) في شهر آب 2012 مقارنة بشهر آب 2011. اما معدل التضخم الأساس (أي بعد استبعاد بعض السلع

وهي الفواكه والخضروات بالإضافة إلى الغاز والنفط) فقد سجل ارتفاعا بنسبة قدرها (5%) , أنظر الجدول (36) .

جدول (36)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك الشهرية في العراق (2007=100)

معدل التضخم السنوي			معدل التضخم الأساس		
الرقم القياسي آب 2011	الرقم القياسي آب 2012	معدل التغير في شهر آب 2012مقارنة مع آب 2011 %	الرقم القياسي آب 2011	الرقم القياسي آب 2012	معدل التغير في شهر آب 2012 مقارنة مع آب 2011%
132,6	141,9	7	134,3	141	5

المصدر:وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر آب 2012.

هذه المعدلات السعرية وان كانت تعد معتدلة نسبيا بالمعايير الاقتصادية الدولية إلا إنها تؤشر انفصام العلاقة من جديد بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي .

ويجد جانب مهم من هذا التسارع في معدل التضخم تفسيره في ان جزءاً مهما من الاستيرادات الأجنبية تمول عن طريق شراء العملة الأجنبية (الدولار) من السوق الحرة , حيث ترتفع قيمتها التبادلية إزاء الدينار مع ارتفاع تكاليف العمل للوحدة نتيجة التباين الصارخ في نمو الأجور النقدية بالنسبة إلى إنتاجية العمل . ان هذا التراجع في القدرة على مواصلة إخماد التضخم لا يمكن اعتباره مشكله ظرفيه بقدر ما هو خلل إداري قوامه انقطاع الصلة بين إسلوب إدارة الصرف وأساسيات أو مقومات الاقتصاد الكلي . خاصة إذا علمنا ان التضخم في العراق سجل اعلي معدل له في المتوسط من بين البلدان النامية والصناعية . إذ بلغ متوسط معدل التضخم(6,3 %) في البلدان النامية و(3%) في البلدان المتقدمة صناعيا في عام 2011.

ان الشيء المؤكد من ان تثبيت قيمة العملة المحلية عند سعر صرف رسمي مرتفع إزاء الدولار هو (1166) دينارا للدولار لم يعد عاملا فاعلا في وضع حد لعودة ارتفاع معدل التضخم . والنتيجة المتوقعة لاستمرار تثبيت سعر الصرف الاسمي للدينار إزاء الدولار مع معدل تضخم محلي متصاعد مقارنة بمستوى الأسعار الخارجية هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتقييد القدرة التنافسية للمنتجات المحلية المتاجر بها دوليا عدا النفط. ان انحسار الصادرات العراقية غير النفطية القابلة للمتاجرة الدولية وتصاعد الاعتماد على العرض الأجنبي من السلع والخدمات

لتغطية حاجة البلد من الاستيرادات لابد وان ينعكس سلبا على تنويع هيكل الإنتاج الوطني ومرونة العرض المحلي ومستوى التشغيل .

ان تصميم سياسة سعر الصرف لم يعد يؤتى ثماره على مستوى احتواء التضخم المحلي . كما انه أضحى مؤازرا لتعطيل عجلة النمو في قطاع التصدير غير النفطي. وترتب على ذلك ان هزال نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم يعد لوحده يشكل سمة الاقتصاد العراقي بل اقترن بجمود بنية التصدير. فقد بلغت نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات المحلية (1,2% – 0,3% – 0,3 %) في السنوات 2009–2011 على التوالي . بينما احتلت الصادرات النفطية النسبة العظمى من صادرات العراق. إذ بلغت (98,8% – 99,7% – 99,7) للفترة ذاتها . أنظر الجدول (37)

جدول (37)
نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الصادرات 2009-2011
(مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية (1)	الصادرات الأخرى(2)	مجموع الصادرات(3)	3/1 % (4)	3/2 % (5)
2009	39,311,4	470,8	39,782,2	98,8	1,2
2010	51,589,1	174,5	51,763,6	99,7	0,3
2011	79,450,5	221	79,680,5	99,7	0,3

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011.

كذلك بلغت نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري نسبة (0, 4% – 0, 1% – 0, 1 %) مقابل نسبة (35, 3% – 38, 3% – 44%) للصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2009–2011 على التوالي. أنظر الجدول (38) .

جدول (38)

نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية (1)	الصادرات غير النفطية (2)	GDPالجاري (3)	% 3/1 (4)	% 3/2 (5)
2009	39,311,4	470,8	111,300,4	35,3	0,4
2010	51,589,1	174,5	134,800,6	38,3	0,1
2011	79,459,5	221	180,606,8	44	0,1

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011.

كما تصاعد العجز التجاري بعد استبعاد النفط من (32,2) مليار دولار عام 2009 إلى (37,1) مليار دولار في عام 2010 ثم إلى (40,4) مليار دولار في 2011 . وهو مايشكل نسبة (28,9 % و 27,6 % و 22,4%) من الناتج المحلي الإجمالي الجاري على التوالي . أنظر الجدول (39) .

جدول (39)

العجز التجاري بعد استبعاد النفط 2009-2011 (مليون دولار)

السنة	الصادرات غير النفطية (1)	الاستيرادات فوب(2)	العجز التجاري عدا النفط (3)	GDP (4)	4/3 (5)
2009	470,8	32,673,3	32,202,5–	111,300,4	28,9
2010	174,5	37,328,0	37,153,5–	134,800,6	27,6
2011	221	40,632,5	40,414,5–	180,606,8	22,4

المصدر : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009–2011

لما تقدم ان هذه العوامل سالفة الذكر مجتمعة تفسر إلى حد كبير الكمية المحدودة من السلع والخدمات التي يخلقها الجهاز الإنتاجي المحلي والتي تلهث ورائها كمية متزايدة من النقود يغذيها ضخ تيار نقدي متصاعد عبر قرارات مالية توسعيه قائده تليها قرارات نقدية تابعه . ان العلة في عدم إمكانية التخلص من دائرة تصلب جهاز الإنتاج والافتقار إلى تنويع الهيكل الإنتاجي لا تخرج عن حقيقة ان تجربة العراق التنموية أسيرة التوزيع والاستخدام غير الكفوء للموارد الإنتاجية .

خاتمة واستنتاجات

ينعم الاقتصاد العراقي منذ التغير 2004 تحت مظلة الوفرة المالية التي يوفرها القطاع النفطي . لكن مسار التنمية والنمو للقطاعات المنتجة عدا النفط لا يزال دون المستوى المرغوب والمؤثر في الإنتاج الكلي. وبهذا المعنى ومن المفارقات ان قوة الترابط بين سياسات الطلب (المالية والنقدية) بحكم التبعية وهيمنة السلطة المالية على قرارات السلطة النقدية من خلال تدفق إيرادات المورد النفطي بالعملة الأجنبية التي تدخل إلى الموازنة العامة وقيام البنك المركزي العراقي بتنقيد العملة الأجنبية أي تحويل مايعادل قيمتها بالعملة العراقية لتسهيل الإنفاق الحكومي الداخلي ومايتمخض من دخول نقدية مقرونة بانخفاض الإنتاجية تتعايش مع سياسات خانقة للتنمية وتوسيع العرض الحقيقي المحلي مقرونة بسلوك عام يدفع باتجاه إدامة انزواء أنشطة الإنتاج الحقيقي . مما افقد سياسات الاقتصاد الكلي في جانبي العرض والطلب أي ارتباط فعلي .

ان أداء الجهاز الإنتاجي المحلي ممثلا بقطاعاته الإنتاجية خارج القطاع النفطي لايزال متدنياً وبعيدا عن تلبية متطلبات نمو الطلب الكلي . مما قاد إلى لزوجه عالية للعرض الكلي المحلي الذي تغلب عليه صفة الجهاز الإنتاجي المتخلف. ان ابرز ملامح هذا التخلف مايأتي :

- الاعتماد الحاد على مورد النفط في تمويل موازنة الدولة وبالتالي الجهد الإنفاقي بشقيه التشغيلي والتنموي بوصفه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الكلي .
- صغر الطاقات الإنتاجية المؤثرة في مرونة العرض اللانفطي من السلع والخدمات .
- انغماس قطاع التصدير غير النفطي في مأزق تدهور الموقف التنافسي على إنتاج المزيد من السلع والخدمات القابلة للتصدير, وهو مايعني انزواء السلع المحلية القابلة للمتاجرة الدولية عدا النفط .
- الركون الواسع إلى العرض الأجنبي من السلع والخدمات لإشباع الطلب الكلي المتفاقم.

ان أحدا لا ينازع في ان مقتضيات بناء التنمية والاستقرار تتطلب عمل اقتصادي شمولي متناسق من بعدين :

البعد الأول مالي ونقدي يتمثل في التحكم في نمو الطلب الكلي في الأجل القصير من خلال احكام روابط العلاقة بين القرار المالي والقرار النقدي .

البعد الثاني يتمثل في إعادة هيكلة الإنتاج الوطني في الأجل الطويل لإزالة النمو اللامتكافئ لقطاعات النشاط الاقتصادي الكلي من خلال إعادة توزيع الموارد ورفع كفاءة استغلالها .

ان صعوبات عملية تنمية العرض الحقيقي الكلي لاتكمن في لعبة فجوه الموارد المحلية حيث يكون معدل الاستثمار اكبر من معدل الإدخار المحلي , مما يستدعي الاقتراض الخارجي أو التمويل بالعجز المالي أو البحث عن وسائل لتعبئة المدخرات الوطنية أو استقدام الدولة لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار المباشر داخل الاقتصاد الوطني . فالبلد لايعاني من مشكلة تدبير الموارد المالية لتمويل التنمية بقدر مايواجه سلسلة قيود تتصل بالسياسات والسلوك والبيئة التي تحيط كيفية استخدام الموارد والتي بدورها تحد من قدرة الاقتصاد الذاتية على النهوض .

ان القدرة المالية التي يوفرها قطاع التجارة الخارجية المتمثلة بتجاوز حصيلة النقد الأجنبي التي تأتي من صادرات النفط على قيمة الاستيرادات تنعكس إيجابا في فجوه الموارد المحلية . وهذا يجنبه الحاجة الملحة إلى التمويل الخارجي أو الأجنبي خاصة عندما يتركز الشطر الأعظم من حصيلة الصادرات بيد الدولة. فالاقتصاد العراقي يمتلك فائضا اقتصاديا ولكنه لايزال منغمسا في عدم الاستغلال الأمثل له .

ان تجربة إنماء الاقتصاد العراقي أثبتت ان وجود حجم ملائم من الادخار المحلي يستوعب الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في قطاعات الإنتاج الحقيقي قد لايكون كافيا لبلوغ هذا الهدف عندما يصطدم الجهد الإنمائي بمعضلتين : أحداهما تتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي المبنية على تخصيص وزن كبير من الموارد في الموازنة العامة لتمويل توسيع الاستهلاك الجاري , بحيث ان مايخصص منها للاستثمار هو الفضلة المتبقية بعد تغطية حاجات النفقات التشغيلية . المعضلة الثانية تتصل بالنقص في كفاءة الاستثمار التي تعيق تزايد قدرة الاقتصاد على توفير مقومات النمو الذاتي . وهكذا قد يصعب القول انه كلما اتجه معدل الإدخار للتزايد , دل ذلك على تزايد الموارد المخصصة لتراكم رأس المال المادي ومن ثم تزايد مقدرة الاقتصاد على إحداث تغير هيكلي في بناء الإنتاج القومي . فإذا كان الاقتصاد العراقي غير مبتلى بمشاكل رفع معدل الإدخار المحلي فأن عملية الإنتاج وتنويعه لاتزال معاقة بمشاكل انخفاض معدل الاستثمار وتدهور كفاءة الاستثمار التي بدورها تحد من إنتاجية الاستثمار وزيادة التشغيل . بعبارة أخرى ان انخفاض الطاقات الإنتاجية يعكس إلى حد كبير انخفاض فاعلية الاستثمار . وان العوامل التي تجذر انخفاض هذه الفعالية في العراق هي على سبيل المثال لا الحصر (تخلف وضعف البنى الإرتكازية كالنقل والمواصلات والاتصالات , نقص الكوادر الفنية والماهرة , قلة الدراية في مجال التنظيم والادارة , وسوء استغلال الموارد النادرة المتاحة). ان النتيجة المتوقعة لانخفاض كفاءة الاستثمار هي ارتفاع واضح ومستمر في تكاليف الإنتاج أي ارتفاع نفقات الأصول الإنتاجية الثابتة

لكل وحده منتجة من الناتج .وهو مايصب باتجاه دفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع وزيادة حدة الضغوط التضخمية وإضعاف القدرة على التصدير نتيجة انخفاض المركز التنافسي للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية .

صفوة القول ان النظام الاقتصادي تستأثر به حزمه من التناقضات بين النظرية والواقع العملي . وتكتسب هذا التناقضات بعدا رئيسيا في المهام المطلوبة لتنمية جانب العرض وتنويعه . فالتهام الاستهلاك الجاري لمعظم ثمار الازدهار النفطي الذي يشكل عصب التمويل التنموي يسهم في القصور الشديد في العلاقات المتشابكة بين أنشطة الإنتاج المختلفة. وان انكفاء معدل الاستثمار وكفاءته يقودان إلى تضاؤل قوة الآثار الانتشارية للإنفاق الاستثماري في تنمية الإنتاج الكلي . ان نمط التنمية المختل الذي يواجهه الاقتصاد العراقي سوف لن يلقى حظوة كافية لدى راسمي السياسة الاقتصادية لترويض الإمكانات المحلية المتاحة بالسرعة الممكنة لتعجيل النمو إذا ظل المرء لايقيم وزناً لكلفة الفرصة التي يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة عدم الانتفاع الأمثل والمبكر للعرض المتاح من الوفورات المالية .

ان الخروج من مأزق لاذعان إلى تنمية مختلة إنتاجا وتابعه تمويل للقطاع الاستخراجي لايكمن فقط في تصارع الإيرادات حول الأرقام , بل سيبقى مرهونا إلى حد كبير بقابلية صناع السياسة الاقتصادية المدعمة بالإرادة والتنمية السياسية على حل هذه التناقضات . بكلمة أخيرة نقول ان الموارد النادرة المتاحة للبلد تتسم بالحياد ولكن سلوك استخدامها ليس محايداً. وهنا يستقر مكمن الخطأ .